PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM
OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة لمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

المملكة العربية السعودية

أمام

اللجنة الثالثة

الدورة السابعة والستون

للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند 28 (ا-ب)

النهوض بالمرأة

تلقيها

سكرتير أول/ منال حسن رضوان

2012/ 10/17
نيويورك

السيد الرئيس ،

في البدايه أسمحوا لي ان أهنئكم على حسن إدارتكم لهذه الجلسة وأن أؤكد لكم حرص وفد بلادي على دعم جهودكم المخلصة للتوصل إلى نتائج ايجابية في اجتماعات اللجنة.

وأتقدم بالشكر لسعادة السيدة لاكشمي بوري مساعدة الأمين العام ونائب المدير التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة للمرأة "UN Women" وسعادة السيدة نيكول أملين نائب رئيس لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة علي إفادتهما القيمة.

السيد الرئيس،

نود التأكيد بأن وفد المملكة العربية السعودية يؤيد البيان الذي أدلت به مصر باسم المجموعة العربية والبيان الذي أدلت به الجزائر بإسم مجموعة ال77 والصين.

ويعبر وفد بلادي عن تقديره للأمين العام على الجهود المبذولة في تقديم التقارير الشاملة الخاصة بهذا البند من جدول الاعمال مع التركيز بشكل خاص على العنف ضد المرأة.

السيد الرئيس،

مع شديد الأسف تؤكد لنا التقارير المقدمة وإفادات الدول في هذه اللجنة أن العنف ضد المرأة والفتيات ظاهرة لا تسلم منها اي منطقة من مناطق العالم، بل انها تزداد حدة فى مناطق النزاعات والاحتلال الاجنبي، كما ان التغيرات السياسية والأزمة الاقتصادية العالمية ومشاكل تغير المناخ وغيرها من التغيرات البيئية وما ينتج عنها بطريقة مباشرة وغير مباشرة من تفشي الفقر والجوع وسوء الرعاية الصحية تتسبب في معاناه الجنسين ولكنها تطال المرأة والفتيات بشكل خاص وتتسبب في تعرضهن للإيذاء والتهميش والحرمان من حقهن في القدرة على العيش الكريم والمشاركة الفاعلة في بناء مجتمعاتهن والمعاناة من كافة اشكال العنف الجسدي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي.

السيد الرئيس،

تولي حكومة بلادي اهمية قصوى للوضع الانساني المجحف جراء الاحتلال الإسرائيلي وتبعاته الذي تعيشه المرأة والفتيات في المناطق العربية المحتلة الذي يمسها مباشرة كالاستهداف بالقتل والأسر والتعذيب وهدم المنازل ومصادرة الأراضي، أو مما يحرمها من حقوقها الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والأمن والبيئة السليمة، ولا ننسى معاناة الأسيرات الفلسطينيات، وتبدي حكومة بلادي استغرابها من عدم إيلاء الاهتمام والرعاية الكافية لهذه المسأله.

كما ابدت حكومة المملكة العربية السعودية في محافل اقليمية ودولية عدة ومنها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الانسان قلقها الشديد حيال الوضع الانساني المُزري الجاري في سوريا وبالأخص ما تتكبده المرأة والفتيات في ظل القتل والتعذيب والتنكيل وانتهاك الاعراض وتهيب بلجنتكم الموقره من إيلاء هذه المأساه الانسانية الرعاية اللازمة.

السيد الرئيس،

وفقا لجهاز الأمم المتحدة للمرأة "Women UN" فإن غالبية البليون ونصف من سكان العالم الذين يعيشون تحت معدل خط الفقر ــ دولار او اقل في اليوم – هن من النساء. لقد قامت حكومة بلادي باتخاذ خطوات لمعالجة هذه المسألة الانسانية عبر توفير المساعدات الانسانية والقروض التنموية لأجهزة الأمم المتحدة المختلفة. فعلي سبيل المثال وفي مواجهة الارتفاع في اسعار الغذاء قدمت المملكة في عام 2008 مساهمة للبرنامج العالمي للغذاء بلغت خمسمائه مليون دولار وصفها معالي الأمين العام بأنها مساهمة "تاريخية وغير مسبوقة في تاريخ الامم المتحدة"، كما بلغ حاصل التبرعات الانسانية التي ساهمت بها المملكة منذ عام 2000 ما يفوق اثنان ونصف بليون دولار.

السيد الرئيس،

أما على النطاق المحلي، تدرك حكومة بلادي أن حماية المرأة من العنف والايذاء وضمان الحياة الكريمة لها يعتمد علي عوامل متعددة من اهمها توفير التعليم والرعاية الصحية وتهيئة الفرص الاقتصادية وسن الأنظمة المناسبة وضمان تطبيقها.

لقد تمكنت المرأة السعودية من تحقيق انجازات ملموسة ومكاسب هامة من خلال الكثير من الجهد والعمل والمثابرة يدعمها في ذلك قرارات حكومة بلادي التي حرصت على تعزيز مكانتها والعمل على منحها الحقوق التي تكفل حمايتها والاستمرار والارتقاء بدورها في خدمة مجتمعها ووطنها .

وفي هذا الشأن يسعدني أن استعرض بعض الأوجه التي تعبر عن التـزام حكومة المملكة بالنهوض بالمرأة وتوفير سبل الحماية لها في النقاط التالية:

- تعتبر حكومة المملكة العربية السعودية التعليم الركيـزة الاساسـية لتمكين المرأة وضمان حمايتها ومشاركتها الفاعلة، وعليه فقد قامت حكومة بلادي بالتوسع في تعليم المرأة فى جميع المراحل ممـا أدى إلى استيعاب جميع من يصل من الإناث إلى سن التعليم. ففي العـام 2010 بلغت نسبة معرفة القراءة والكتابة في الفئة العمريـة (15-24) 98% ، وفي نفس العام بلغت نسبة التحـاق الإنـاث بالنـسبة للذكور في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية 99.1%، ومـا بين العام 2001-2010 زادت نسبة التحاق الذكور للدراسـة فـي المراحل الابتدائية من 84% إلى 96.7% مقارنـة بازديـاد نـسبة التحاق الإناث من 82% الى 96.5% (وفقا لتقارير برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي).

- استمرت حكومة بلادي بتشجيع إلتحاق المرأة بالتعليم العـالي منـذ انشاء الجامعات الحكومية وكما ساندت من خلال برامج الابتعـاث الداخلي التحاقهن بالجامعات الخاصة. وفي مجال الابتعاث الخارجي الذي استفادت منه المرأة على مدى خمسة عقود تم تضمين ميزانية الدولة برنامجاً إضافياً يصبح الابتعاث من خلاله جزئية أساسية في منظومة التعليم العالي وعليه تم ابتعاث ما يفوق ال 25 ألف طالبـة سعودية خلال الخمس سنوات الماضية.

- في العام 2009 افتتحت المملكة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية كصرح تعليمي عالمي يتيح الفرصة للطلبة من الإنـاث والـذكور لتنمية قدراتهم البحثية والعلمية علـى أعلـى المـستويات. كمـا جاء انشاء جامعة الأميرة نورة بنت عبـد الـرحمن فـي العـام 2011 كخطوة هامة لفتح المزيد من مجالات التعليم امـام المـرأة كونها صرح تعليمي متكامل خاص بالمرأة تعمل جنباً إلى جنب مع بقية جامعات المملكة.

- استمرت الجهود لإضافة التخصصات التي تواكب احتياجات تمكين المرأة ومن ضمن نتائج ذلك بتخريج أول دفعـة متخصـصة فـي القانون من جامعة الملك سعود في الرياض منذ ست سنوات حيـث

مارست المحاميات السعوديات حقوقهن في الترافع أمام المحاكم في العديد من القضايا الأسرية بما فيها قضايا العنف الأسري والقضايا المالية وكذلك الجنائية. وقد صدرت مؤخراً الموافقه على منح المرأة السعودية رخصة ممارسة المحاماة لتقنين وتسهيل أداء مهامهن.

- وفي المجال الاقتصادي لعبت المرأة السعودية دوراً فاعلاً في القطاع الخاص على مدى عقود ماضية شمل دورها الرائد في إدارة الشركات والمؤسسات والبنوك وقد استجابت حكومة المملكة لاحتياجات المرأة في هذا المجال و أصدرت الاجراءات التي تساهم في تيسير ممارسة المرأة للنشاط الاقتصادي وإزالة ما يعيق ذلك مما ساهم في أن عدد الشركات المملوكة للنساء تجاوزت أكثر من 47 ألف شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة في الوقت الذي بلغت نسبة استثماراتهن ما يفوق ثلث حجم الإستثمار الكلي للقطاع الخاص في المملكة، كما تبنت حكومة المملكة سياسة تهدف إلى زيادة فرص عمل المرأة في السوق السعودي والسماح لها بمزاولة جميع الأنشطة دون استثناء.

- أما في مجال المشاركة السياسية وتولي المناصب العامة فقد فتح المجال أمام المرأة لعضوية مجلس الشورى وكذلك ضمان حقها في الترشح والانتخاب للمجالس البلدية، كما تقلدت المرأة العديد من المناصب الوزارية والقيادية في الوظائف الحكومية بما فيها العمل في السلك الديبلوماسي، ولتسهيل قيام المرأة بهذه المهمات مع الحفاظ علي سلامتها الصحيه وحقها في رعاية اطفالها فقد أقر نظام يمنح المرأة العامله في المجال الحكومي إجازة أمومة لمدة تصل الى حد ثلاث سنوات.

- أما على صعيد العمل الاجتماعي فقد كانت المرأة السعودية دوماً رائدةً في تقديم العمل الخيري والتطوعي لخدمة مجتمعها في مجالات محو الأمية وتقديم العون اللازم للأسر المحتاجة وتنمية المهارات ولا ننسي دور المرأة السعودية في خدمة الحج والحجيج. وكما ان دور مؤسسات المجتمع المدني تمتد أيضاً لزيادة الوعي ونشر الثقافة بالمسئولية الاجتماعية واهمية المشاركة السياسية بشكل يتناغم مع المساعي والمشاريع الحكومية للنهوض بالمرأة، فعلى سبيل المثال تقوم "حمله بلدي" بحملات للتوعية باهمية وكيفية

المشاركة في الانتخابات البلدية القادمة لضمان مشاركة المرأة بشكل فاعل، والدور الإيجابى للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، كما قامت جمعية الملك خالد الخيرية بتقديم دراسة لخطة استراتجية وطنية للحماية من الإيذاء للحد من العنف ضد المرأة والطفل وتمت التوصية بدراستها من قبل الجهات الحكومية ومجلس الشورى لتكون نواه لمشروع نظام متكامل يطمح الى مجابهة والحد من العنف ضد المرأة.

- وقد أولت الجهات الحكومية بما فيها وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الصحة وهيئة حقوق الانسان وغيرها قضية العنف ضد المرأة أولوية هامة واتخذت عدة اجراءات منها انشاء برنامج الآمان الأسري ولجان الحماية من العنف الأسري وخط ساخن في مختلف مدن المملكة والتعاون مع مختلف الجهات الخيرية لانشاء دور لإيواء المعنفات، ولا ننسى أيضا دور الإعلام في التوعية من خلال حملات مناهضة العنف ضد المرأة.

- وبالرغم من النجاح الملموس الذي حققته المرأة السعودية، فهناك استحقاقات واجبة لن تكل حكومة بلادي من المضي قدماً لتوفير كل ما فيه تعزيز من مكانة المرأة المستحقة لكي تسهم باقتدار في نهضة الانسانية وإعمار الأرض والرقي بالحضارة بكافة اوجهها.

- وكما تلتزم بلادي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة كخطوة هامة في مجال تفعيل التعاون المشترك وتبادل افضل الممارسات والخبرات للنهوض بالمرأة.

السيد الرئيس،

لقد اثبتت الدراسات والواقع المُعاش أن الدول التي لا تعمل على حماية واحترام المرأة مهما كانت انظمتها السياسية والاقتصادية شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً فإنها تكون معرضة لفقدان الاستقرار والانزلاق نحو العنف بشتى أشكاله مما يهدد الأمن والسلم الدوليين. إنه ليس من المستغرب اننا لا نزال نعاني من ويلات الاستعمار والحرب والنزاع المسلح ونحن نشهد من كل التقارير المعروضة علينا اننا جميعاً لم نقم بما ينبغي لحماية المرأة وتعزيز مكانتها واتاحة الفرصة لها على مختلف الاصعده.

وفي الختام،

اذكر بقول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم:"النساء شقائق الرجال، ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم" وتوصيته صلى الله عليه وسلم:" استوصوا بالنساء خيرا" متنميه أن تتكلل أعمال واجتماعات لجنتكم الموقرة بالنجاح والتوفيق والوصول إلى نتائج إيجابية وملموسة.

شكراً لحسن الاستماع.